إستراتيجيات مكافحة الفساد وفاعليتها في إصلاح منظومة التعليم العالي

دراسة مقارنة للإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في العراق في مجال التعليم العالي للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)

احمد عبدالأمير محمود
الباحث

م.ق.د.أسيل جبار عنبر
ديوان الرقابة المالية الأتحادي

مستخلص

إستهدف البحث تحديد مفهوم وأهمية منظومة التعليم العالي، وتوضيح الإطار المفاهيمي للفساد، مع التعريف بماهية الإصلاح، فضلاً عن تسليط الضوء على إستراتيجية مكافحة الفساد في العراق، وبيان أبرز المفاصل التي يمكن من خلالها تفعيل دورها في إصلاح منظومة التعليم العالي.

وقد ركز البحث على محورين خُصص الأول لعرض الجانب النظري اعتماداً على الكتب والدوريات والوثائق الرسمية، والبحوث والدراسات ذات الصلة بموضوعة البحث فضلاً عن الاستعانة بشبكة الانترنت، فيما كرَّس الثاني لعرض الجانب التطبيقي عن طريق إجراء دراسة مقارنة لعدد من المحاور الواردة في الاستراتيجيات الوطنية الصادرة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٠- ٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠) في مجال التعليم العالي، مع الوقوف على ما أفرزته المقارنة من نتائج ومناقشتها.

وقد سجل البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها تسليح الباحثين والمهتمين بأدوات تعينهم على منح الثقة بفاعلية الاستراتيجيات المُعدة لمكافحة الفساد وإمكانيتها في الايفاء بمتطلبات إصلاح المنظومة التعليمية.

Abstract

This research aimed to determine the concept and importance of higher education system, clarifying the conceptual framework of corruption and definition of reforming . In addition, focusing on strategies of fighting the corruption in Iraq. And state how can activate the role of management in reforming higher education system.

The research focus on two areas, the first area assigned to theoretical part according to books, articles, formal document, internet and studies related to the research, while the second area contains the applied part of the research through compare many aspects in national strategies issued by the associate council of fighting the corruption in Iraq for the years (٢٠١٠-٢٠١٤) and (٢٠١٦-٢٠٢٠) higher education system, clarify results and discussion of the comparison.

The research contains many conclusions and recommendation which help other researchers on giving confidence in effectiveness of the strategies that prepared to fighting the corruption and its possibility in fulfillment the higher education system requirements.

مقدمة

يشكل الفساد بأنواعه الخطرة ظاهرة دولية، يعاني من وجودها الجميع، ويزداد اتساعها على الرغم ما يشهده العالم من تطورات متلاحقة تلف جوانبه المختلفة وعلى الصعد كافة، وقد سعت العديد من الجهات لمواجهة الفساد وبواعثه المتشابكة، وفي العراق تم صياغة إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد إستناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي صادق عليها العراق بالقانون رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٧ لتشتمل على مختلف المستويات التنظيمية وتوزع الأدوار فيما بينها وترتب الأولويات والنتائج المتوقعة منها، وبما يكفل تحقيق الإصلاح المنشود.

تأسيساً على ما تقدم، فقد ضم البحث أربعة محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، فيما خصص المحور الثاني للإحاطة بالتأطير النظري لمنظومة التعليم العالي ومتطلبات إصلاحها في ظل إستراتيجيات مكافحة الفساد، في حين كرَّس المحور الثالث لإجراء دراسة مقارنة لعدد من المحاور الواردة في الإستراتيجيات الوطنية الصادرة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)، اما المبحث الرابع فقد عرض مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي يراها لحل مشكلة البحث، فضلاً عن إثبات الفرضية التي انطلق منها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الفساد، الإصلاح، إستراتيجية مكافحة الفساد

١-منهجية البحث:

تتضمن منهجية إعداد البحث مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته، فضلاً عن مصادر جمع البيانات، وعلى وفق الآتي:-

١-١مشكلة البحث

يُعد الفساد إحدى القضايا الشائكة في أي مجتمع من المجتمعات، وقد أدركت الدول خطورة هذه المشكلة فانتهجت العديد من الوسائل لمحاربة الفساد والقضاء عليه، ومن أبرز تلك الوسائل صياغة استراتيجيات متنوعة لمكافحته، وبهذا الصدد يمكن للباحثين تحديد مشكلات البحث بالآتي:

أ-قصور الإستراتيجيات المرسومة في ترجمة رؤيتها للحد من الفساد المتفشي في العراق وخاصةً في مجال التعليم العالي، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى تشتت الجهود المبذولة في إعدادها ويضعف من فاعليتها في تحقيق برامج الإصلاح المُنتظرة في هذا المجال.

ب-تنحصر مهمة الإستراتيجيات المُعدة لمكافحة الفساد في متابعة التنفيذ دون اشتمالها على تدابير وإجراءات مدروسة ومحددة تسهم في دعم فاعلية الجهات الرقابية في ملاحقة قضايا الفساد، مما يؤدي إلى تواضع النتائج المرجوة لمحاصرة الفساد وإزالة بواعثه التي تهدد سلامة البلد وإستقراره.

ج-قلة المعلومات المتاحة من الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، مما يجعل من عملية متابعة وتقييم النتائج المتحققة من وضعها أمراً شديد الصعوبة في ظل عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بها.

١-٢ أهداف البحث:-

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ-تحديد مفهوم وأهمية منظومة التعليم العالي.

ب-توضيح الإطار المفاهيمي للفساد، مع التعريف بماهية الإصلاح، فضلاً عن تسليط الضوء على إستراتيجية مكافحة الفساد في العراق، وبيان أبرز المفاصل التي يمكن من خلالها تفعيل دورها في إصلاح منظومة التعليم العالي.

ج-إجراء دراسة مقارنة لعدد من المحاور الواردة في الإستراتيجيات الوطنية الصادرة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٠- ٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)، مع الوقوف على ما يتعلق منها بمجال التعليم العالي ومناقشة ما تفرزه المقارنة من نتائج.

د-طرح حزمة من الإستنتاجات والتوصيات التي من شأنها تسليح الباحثين والمهتمين بأدوات تعينهم على منح الثقة بفاعلية الإستراتيجيات المُعدة لمكافحة الفساد وإمكانيتها في إصلاح منظومة التعليم العالي.

١-٣ أهمية البحث :-

يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول موضوعات مهمة تبين فاعلية الخطط الموضوعة لمكافحة الفساد والحد منه في تحقيق متطلبات الإصلاح في مجال التعليم التي بات الفساد يثقل نموه وتطوره.

كما تنبع أهمية البحث من سعيه للإسهام في إثراء المكتبة العلمية والمهنية بموضوعة تضاف لسابقاتها من البحوث والدراسات التي تناولت موضوعة البحث.

١-٤ فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: إن صياغة إستراتيجية موجهة بوضوح نحو مكافحة الفساد يقدم ضمانة فاعلة نحو تحقيق أهدافها في القضاء عليه وتحقيق متطلبات الإصلاح بشكل عام وإصلاح منظومة التعليم العالي بشكل خاص.

١-٥ مصادر جمع البيانات:

أ- الجانب النظري: اعتمد الباحثان في إثراء هذا الجانب على ما متوافر من كتب وبحوث ورسائل(عربية وأجنبية) ومقالات في الدوريات المتخصصة(منشورة وغير منشورة)، وكذلك القوانين والوثائق الرسمية ذات الصلة بموضوعة البحث، فضلاً عن الاستعانة بالبحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الدولية(الإنترنت).

ب-الجانب التطبيقي: اعتمد الباحثان في هذا الجانب على القيام بإجراء دراسة مقارنة لعدد من المحاور الواردة في الإستراتيجيات الوطنية الصادرة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٠- ٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠) في مجال التعليم العالي، مع تسليط الضوء على ما أفرزته المقارنة من نتائج ومناقشتها.

الجانب النظري

٢- منظومة التعليم العالي ومتطلبات إصلاحها في ظل إستراتيجيات مكافحة الفساد

٢-١منظومة التعليم العالي من حيث المفهوم والأهمية:

يُعد التعليم ركناً أساس ومحوراً مهماً من محاور الإنتاج المعرفي والعلمي للمخرجات التعليمية التي تخدم المجتمع وترفده بالملاكات المؤهلة لقيادة عملية التطوير وتفعيلها(عارف، ٢٠١٥: ١٩٤)، كما يُعد التعليم من المقومات الرئيسة للدولة العصرية بإعتباره قاطرة التنمية، ومعقلاً للفكر الانساني في أرقى مستوياته، ومصدراً للاستثمار وتنمية الثروة البشرية والمجتمعية(السامرائي، ٢٠١٢: ٩٨٨).

ويحظى التعليم العالي بعناية فائقة ومتزايدة من قبل الإدارات الدولية والحكومية على حدٍ سواء نتيجةً لإزدياد الوعي بدوره وأثره في مستقبل الشعوب والأفراد(علي، ٢٠١٢: ١)، كما أصبح يشكل أيضاً مورداً إقتصادياً هاماً لا يُستهان به

في دعم الإقتصاد الوطني للدولة(طرابلسية، ٢٠١١: ٢٧)، والابتكار التكنولوجي وخلق المعرفة(المجالي والنوايسة، ٢٠١٢: ٧٧٨).

ولقد صيغت تعريفات كثيرة عن التعليم العاليHigher Education ، إذ عرَّف بأنه "العملية التي يتم من خلالها إكساب الطالب مجموعة من المعارف والمهارات العلمية والمهنية اللازمة لتطوير إمكانياته وقدراته وبما يضمن توفير قوى عاملة متعلمة وقادرة على مواكبة مستلزمات ومتطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع"(عنبر والعمَّار ، ٢٠١٥: ٨)، كما عرَّف بأنه "مجموعة المنافع التي تقدمها المؤسسات التعليمية التي تستقطب المخرجات المميزة في التعليم الثانوي وتختص بتنميتهم وتطوير معارفهم ومهاراتهم لمسايرة مختلف التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية ومحاولة التكيف معها، ومن ثم تلبية حاجات ورغبات الأطراف المستفيدة من خدماتهم وتحقيق رضاهم"، (رقاد، ٢٠١٤: ٢٤)، وعرَّف كذلك بأنه "الإطار الذي يضم مجموعة من المعايير والأساليب والطرائق اللازمة لإيصال المعارف والمهارات والخبرات الجديدة إلى مجموعة غير محددة من الأفراد من أجل بنائهم وتنمية قدراتهم استعداداً لمواجهة متطلبات العمل وتحقيق مستوى تطلعاتهم وبما يخدم إحتياجات المجتمع"(عنبر، ٢٠١٦: ٨).

مما سبق من تعريفات، يمكننا تعريف التعليم العالي بأنه "عملية منهجية تضم بين طياتها مجموعة من المعايير والوسائل الهادفة إلى تحقيق البناء المعرفي والمهني للأفراد وبما يكفل توفير قوى عاملة قادرة على مواجهة إحتياجات سوق العمل والمجتمع على حد سواء، وإتاحة الوفاء بمتطلبات الرفاه الإقتصادي"، إذ تشغل مرحلة التعليم العالي قمة الهرم التعليمي في جميع المجتمعات، والتي يتم عن طريقها إعداد الثروة البشرية وبخاصةً كفاءاتها اللازمة لخدمة المجتمع، وذلك في إطار تطوير المؤسسات الصناعية والتجارية والتحسين المستمر للقوى البشرية، فالجامعات من المؤسسات التعليمية التي تتعامل مع أرفع مستويات الثقافة، فهي تبنى الثقافة وتحافظ عليها وتدرسها وتبحث فيها وتنميها وتضيف إليها وتقدمها إلى طلابها لتربي اختصاصيين في مجالاتها المختلفة، فالجامعة لا تستطيع أن تعزل نفسها عن مجتمعها، فهي تدرس العلم لنفع المجتمع ورقيه، والتعليم العالي بخصائصه يضطلع بمسؤوليته عن تقدم العلم والحضارة في دولة ما نظراً لأنها مرحلة تعليمية تتسم بالتخصص العلمي وإعداد الأفراد للحياة العملية(http://portal.kfs.edu.eg)،

ويُشير(الرشيد، ١٩٨٨: ١٧٦) إلى أن التعليم العالي بات يمثل سلاحاً وميداناً للصراع الدولي، ولعلنا في الوطن العربي أحوج ما نكون إلى مراجعة نظمنا التعليمية وإصلاحها خصوصاً وإننا نواجه الكثير من التحديات الخارجية والداخلية التي تهدد أمتنا ووجودنا لإستشراف المستقبل وكشف إتجاهاته وتحديد مساراته معتمدين التعليم أداةً لتعبيد الطريق أمام مستقبل الأمة العربية والإسلامية(ستراك، ٢٠٠٨: ٩٧).

٢-٢ الإطار المفاهيمي للفساد:

أ- مفهوم الفساد وأنواعه:

يشكل الفساد ظاهرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد وتوصيفات تعددت بتعدد أنواعها وأدواتها ، وقد ذاع إنتشاره ليشتمل على كل ما يخالف القيم الصحيحة والبناء السليم في كافة المجالات ومختلف نواحي الحياة، فكلمة فساد نقيض الإصلاح , وفساد الشيء يعني بطلان نفعه, وبطلان المنفعة من جهة الشيء الذي فسد يعني إلحاق الضرر بالمنتفع من الشيء نتيجة حرمانه من المنفعة, فكما أن لكل مجتمع مقوماته نجد من بينها عناصر وأساليب للفساد تلازمه نتيجة لعدة عوامل تتعلق بالطبيعة البشرية وتتأثر بالقيم والأخلاق والتربية والعادات السائدة في المجتمع ومدى الشعور

بالانتماء للوطن المرتبط بالحرية والاستقلال والظلم والقوانين، فضلاً عن بعض الصفات والمزايا الشخصية ومدى الاستعداد للإنحراف (تريل، ٢٠٠٨ :٣٠٤).

ولقد أُعطيت للفساد بوجه عام تعريفات عديدة اتفقت بمجملها على أنه سلوكاً غير طبيعي عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة (أياً كان موقعه) فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها(ابو حمود، ٢٠٠٢: ٤٤٧)، كما انه يُعد مؤشراً فعالاً للكشف عن وجود ممارسات غير أخلاقية وغير شرعية تتعدد بتعدد أبعادها ومظاهرها وتنعكس على كل مخططات التنمية ومصالح الدول وأفرادها(عباس، ٢٠١٢: ٢)، فقد عرَّ ف الفساد بأنه "إستغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل إنتهاكاً للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي الراقي"، (الشهابي وداغر، ٢٠٠٠: ١١٠)، وعرَّف أيضاً بأنه "قبول صاحب السلطان مالاً أو هدية ذات قيمة مالية (رشوة) مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه رسمياً بالمجان أو ممنوع من أدائه رسمياً، أو هو قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشتم منها رائحة إستغلال المنصب الإداري أو سوء إستخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة" (داود، ٢٠٠٣: ٢٠).

وللفساد انواعاً متعددة وجميعها تعتبر أدوات تقوض بناء المجتمع وتدفع به إلى التقهقر والتخلف لأن جزءً كبيراً من طاقاته تذهب هدراً، ويمكن إيجاز أنواع الفساد بالآتي(الوائلي، ٢٠٠٦: نشرة الكترونية):

أولاً- الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة.

ثانياً- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال.

ثالثاً- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

رابعاً- الفساد الأخلاقي: ويتمثل بمجمل الإنحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية من دون إذن إدارته .

خامساً- الفساد التراكمي: ويحدث نتيجةً لغياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ الثواب والعقاب، فالتجاوزات القانونية والمالية للمسؤول تشجع كل موظف في مؤسسات الدولة على إرتكاب تجاوزات مماثلة، مما يؤدي إلى تراكم الفساد وزيادة إنتشاره في إدارات الدولة.

ويمكن القول بأن الفساد يشكل أخطر أمراض المجتمعات القاتلة للدول والمحطمة لكيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويعود أثره سلباً على حياة المواطن، إذ يتدنى مستوى تقديم الخدمات وتتعقد الإجراءات وتنعدم العدالة والشفافية، وتهمل القدرات والإبداعات ويشل حركتها بحيث تصاب بالإحباط والوهن والفشل.

ب-دوافع وأسباب الفساد: يمكن إجمال الدوافع والأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها بالآتي(عمر، ٢٠١٢: نشرة الكترونية):

أولاً- دوافع وأسباب خارجية: ومنها:

١) الأسباب الإقتصادية: مثل(الفقر، إنتشار البطالة، وإرتفاع تكاليف المعيشة).

٢) الأسباب السياسية: مثل(الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية).

٣) الأسباب الاجتماعية والثقافية: مثل(عدم إنتشار الوعي الإجتماعي بمخاطر الفساد).

ثانياً- دوافع وأسباب داخلية: ويمكن تقسيم تلك الأسباب إلي مجموعتين أساسيتين هي:

١)الأسباب والدوافع الإدارية: ومن أمثلتها(تهاون الإدارة في معالجة الإنحرافات والفساد وعدم تطبيق الجزاءات الرادعة، البطالة المقنعة(أي وجود عدد من الموظفين من دون مهام ومسؤوليات وظيفية محددة يقومون بها)).

٢)الأسباب التنظيمية والتشريعية: ومن أمثلتها(كثرة وتضارب القوانين والأنظمة، وضعف نظام الرقابة الداخلية على النظم المالية اليدوية منها والإلكترونية).

ج- **تكلفة الفساد:** هناك العديد من الدراسات التي عملت على توثيق تكاليف الفساد على مستوى الدولة، والتي يمكن تحديدها بالآتي(سوليفان، ٢٠٠٩: ٧):

أولاً- سوء توزيع الموارد:- أي موارد تستخدم في الفساد بدلاً من استخدامها في وسائل إنتاجية، شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع مسؤولين، والإنفاق على الرشاوى ..مسؤولون يتخذون قرارات إستثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام، بينما يتحمل دافعو الضرائب التكلفة.

ثانياً- خفض معدلات الاستثمار :- من خلال إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فإنتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الإستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب ..إستثمار منخفض يعني نموًا منخفضًا.

ثالثاً- تدني مستويات المنافسة والكفاءة والإبتكار:- المدفوعات غير القانونية تعنى أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.

رابعاً- سوء الإدارة:- إذ لا تتم مساءلة الموظفين عن أدائهم الوظيفي، مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى.

خامساً- خفض التوظيف:- يؤدي إنتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ذلك أن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو، ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصورة خاصة أكثر من غيرها.

سادساً- تزايد الفقر:- يقلل الفساد من إحتمالات الكسب بالنسبة للفقراء نتيجةً لقلة فرص العمل في القطاع الخاص، كما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٢-٣ الإصلاح وما هيته:

يُعد مفهوم الإصلاح من أكثر المفاهيم شيوعاً وإستعمالاً في الوقت الراهن، وقد نال النصيب الأوفر من إهتمام الحكومات التي جعلته ضمن مهامها الأساس، وذلك للسعي المتواصل نحو تحسين الأداء في المؤسسات المختلفة عن طريق تطوير وتحديث طرائق أساليب العمل وإجراءاته وإدارة الموارد البشرية بفاعلية وكفاءة أكبر، فضلاً عن التغيير في قطاعات ومؤسسات الدولة لتطوير الإقتصاد(الشقاوي، ٢٠٠٢: ٢٠)، وبما يؤمن تطوير مُنَاخ العمل الحكومي الذي يساعد بدوره على تحسين مستوى أداء الجهاز الإداري للدولة(عبده، ٢٠٠٩، نشرة الكترونية) وكفاءة الخدمات العامة

المقدمة للمواطنين، مع التركيز على فاعلية المخرجات والنتائج ومعالجة وتذليل الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك.

ويُشير مفهوم الإصلاح في عمومه، إلى كونه حزمة متكاملة من التعديلات والتغييرات الضرورية التي تجريها الحكومة في أنظمة إداراتها العامة والتي تهدف إلى الإسهام في حلّ معضلات هيكلية حقيقية داخل هذه الإدارات، ومعالجة مشكلات "التداخل" والتعقيدات بين أنشطتها، وجعلها أكثر ملائمة للمتطلبات التي أفرزتها العولمة والثورة المعلوماتية وغيرها من المتغيرات التي تلف العالم في جوانبه المختلفة، وبما يؤمن تحسين مستويات الأداء وإحداث نقلة نوعية في تقديم خدمات عالية الجودة إلى المواطنين، وتحقيق التناغم والإنسجام مع متطلبات تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة(عنبر وكاظم، ٢٠١٦: ٧).

ويختلف الكتاب والباحثون في توجهاتهم نحو تحديد تعريف محدد لمصطلح(الإصلاح Reformation)، فقد عرَّفه بعضهم بأنه "تغيير منتظم في الهيكلية والعملية الإدارية بهدف القيام بتحسينات في النتائج أو المخرجات الإدارية ضمن بناء تنظيمي جديد"(Hammergren,١٩٨٣)، اما بعضهم الآخر فقد عرفَّه بأنه "حصيلة الجهود ذات الإعداد الخاص التي تستهدف إدخال تغيرّات أساسية في الأجهزة الإدارية العامة عن طريق إصلاحات على مستوى النظام ككل، أو على الأقل من خلال معايير تحسين واحدة أو أكثر من عناصرها الرئيسة مثل الهياكل الإدارية والأفراد والعمليات الإدارية"،(http://beladitoday.com).

ويمكن القول، بأن الإصلاح بات يمثل أمراً ملحاً (إن لم يكن من أقصى وأشد الضرورات) لمواكبة التطورات في الميادين كافة خاصة وأننا نعيش في ظل نظام التكتلات الاقتصادية الدولية(السماحي: ٢٠٠٥: نشرة الكترونية)، وبهذا الصدد يرى الباحثان، بأنه ولكي يُكتب النجاح لأي عملية إصلاح فإن ذلك يتطلب وجود عناصر أساس يتجلى أهمها في تحديد الرؤى التي تدعم برامج الإصلاح المنشودة، وآلية تنفيذها ومتابعة النتائج ودراستها، مع رسم وتحديث النصوص القانونية والأنظمة اللازمة للإيفاء بمتطلبات الإصلاح كافة في ضوء الأسس والمبادئ العلمية المتعارف عليها في التنظيم الإداري، وبما يكفل إحداث تنمية إدارية فاعلة تضمن الإرتقاء بأداء المؤسسات على إختلاف أنشطتها لكي تصبح مميزة ومتميزة في تقديم خدماتها كافة.

ويضيف(السماحي: مصدر سابق: نشرة الكترونية) بأنه مهما توافر للدولة من أموال وقوى بشرية وتقنية متطورة لا تكفي وحدها في تحقيق التطور والتنمية المنشودة إذا لم يصاحب ذلك المقدرة على تحريك عناصر الإنتاج وحسن توجيه وتوزيع تلك الموارد في عملية التنمية التي تعيشها بلادنا عن طريق تسخير العملية الإدارية لإدارة المشروعات التنموية، فضلاً عن مواكبة أي تطورات أو إصلاحات اقتصادية قادمة،

٢-٤ إستراتيجية مكافحة الفساد في العراق - نظرة عامة:

مما لا شك فيه إن عملية مكافحة الفساد بكل صوره واشكاله تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً إستراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها، فضلاً عن تعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الاخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والإفادة من الخبرات الدولية(https://nazaha.gov.sa/about/pages/strategy.aspx).

وبهذا الصدد، فقد دعت المنظمات والخبراء الأكاديميين لإتباع إستراتيجيات متكاملة وشاملة لمحاربة الفساد في جميع أنحاء العالم. وهذا يشتمل على إدخال تشريعات جديدة أو تعديلها والتي تهدف إلى الحد من فرص المسؤولين من الحصول على الأموال، وبناء تحالفات مع الحكومات الأخرى في مواجهة الفساد وتوقيع الإتفاقيات الدولية وتنفيذ البرامج

لمكافحته، ومن ثم تصاعدت إجراءات مناهضة الفساد على جدول الأعمال والجهود العالمية للقضاء عليه من قبل المجتمع الدولي التي أدت إلى إنشاء المبادرات العالمية والإقليمية لمحاربة الفساد ومن بينها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام٢٠٠٣ التي وضعت الآليات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبي الفساد والجرائم ذات الصلة في القطاعين (العام والخاص)، و تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات لمنع وكشف ومعاقبة المفسدين، وتنسيق السياسات والتشريعات فيما بينها لأغراض الوقاية والكشف والعقاب و القضاء على الفساد، مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة(موحي وحسين، بلا سنة نشر: ١٠٧).

وفي العراق، تم إقرار اتفاقية (الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) من قبل مجلس النواب العراقي بالقانون رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٧، إذ أودع العراق في عام ٢٠٠٨ وثيقة الانضمام إلى الإتفاقية لدى السيد الأمين العام للأمم المتحدة، وقد أصبح العراق منذ ذلك التاريخ طرفاً في الإتفاقية.

وإنسجاماً مع تظافر الجهود التي بذلتها الجهات الرقابية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد الذي تشكل عام٢٠٠٧ بوصفه الإطار التنسيقي الجامع لكافة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد وإنفاذ القوانين على المستوى الاتحادي، فقد شهد يوم ٢٤ من آذار ٢٠١٠ إطلاق أول إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق سميت بـ (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد) للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، (http://www.narjesmag.com) تضم بين طياتها عدة محاور رئيسة تترجم رؤيتها لتسهيل عملية التنفيذ وضمان تدفق الخطة عبر الجميع وتستند إلى القواعد والمعايير المقبولة دولياً، كما تضم عناصر من الوقاية والكشف والتحقيق والوعي العام وبناء المؤسسات وحماية المجتمع من ظواهر الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة وبناء دولة القانون والإدارات الرشيدة وإشاعة ثقافة حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تقليل الفرص المتاحة لممارسة الفساد من خلال زيادة فاعلية ودور مؤسسات المجتمع (التشريعية والتنفيذية والقضائية والدينية والإعلامية والرقابية ومنظمات المجتمع المدني) وبما يكفل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في القطاعات كافة(المجلس المشترك لمكافحة الفساد/ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(٢٠١٠- ٢٠١٤)، وخلال عام٢٠١٦ تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠)، ويشير الباحثان إلى أن سنة ٢٠١٥ لم يتم أخذها بعين الإعتبار عند إعداد الاستراتيجية السابقة أو الحالية، ومن دون التطرق للأسباب التي تقف وراء ذلك.

٢-٥ فاعلية إستراتيجيات مكافحة الفساد في إصلاح منظومة التعليم العالي

يسعى التعليم العالي وفي كل المجتمعات عادة إلى تطويرها والارتقاء بها في جميع مناحي الحياة. فهو المرتكز الرئيس للنهوض بأي أمة، وهو القادر على تغيير مساراتها، والقادر على صيانتها من كل أذى سواء أكان داخلياً أم خارجيا. لذا، عُنيت به الدول ومجتمعاتها، وأنفقت وأحسنت الاختيار لقادته نحو المستقبل. وعلى الرغم من كل العناية، والرعاية، الشكلية والمظهرية، إلا أن التعليم العالي في كثير من المجتمعات لا يزال بعيداً عن القيام بأدواره الموكلة إليه بأمانة وإخلاص، ولأسباب عديدة، يتم تناولها بسطحية، وهلامية مضللة في معظم الأحيان.

ويمكن القول بأن الفساد في التعليم العالي قد أصبح ظاهرة منتشرة في مؤسساته، ومع ازديادها بدأت آثاره السلبية تظهر في المجتمع، إذ يعمل الفساد على إضعاف الثقة العامة بهذا التعليم، ويعمل على إرباك جودته، من خلال خريجين لا يمتلكون المعارف والمهارات والسلوكيات والأخلاقيات التي تؤهلهم للقيام بعمل ما، وإعداد مهنيين غير مؤهلين. والأخطر من ذلك تلك الأنماط القيميّة البغيضة التي يتعلمونها، وينشرونها في عملهم. فهم غير معدين إعداداً جيداً

لممارسة أعمالهم، ويتجلى الفساد من خلال أنشطة المؤسسات التعليمية التي تأخذ بالمحسوبية نهجاً في التعيينات، وبيع القبول، والدرجات، والدروس الخصوصية، وبيع المشاريع، والواجبات، والمنح، والبعثات. كما إن الفساد يمكن أن يكون من خلال إهدار الموارد المالية، بتعيينات ليس لها ضرورة، ولتمثيل فوائد خاصة. وقد أثبتت الدراسات إن للفساد في مؤسسات التعليم العالي أضراراً وخيمة على نهضة المجتمع، وبالوضع المالي للمنظومة التعليمية. كما أنه يؤثر بعمق على الجسد الطلابي، وخاصةً عندما يتم إشراكهم فيه بشكل مباشر. وبأقل عمق عندما يتم إشراكهم فيه بشكل غير مباشر. وليصبح الفساد مُؤَطَّراً في مستقبل المجتمع(طناش، ٢٠١٧: نشرة الكترونية).

ولكي يكون لإستراتيجيات مكافحة الفساد دور فاعل في إصلاح منظومة التعليم العالي، يقترح الباحثان ضرورة تضمينها الآتي:

أ-رسم دوراً أكثر فاعلية لأجهزة الرقابة على الموارد المخصّصة لمؤسسات التعليم العالي من مرحلة خروجها من الحكومة المركزية وحتى بلوغها تلك المؤسسات.

ب-إستحداث هيئة وطنية فرعية لمكافحة الفساد في التعليم العالي تتلخص مهامها بالآتي:

*متابعة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي(الحكومية والخاصة)، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

*تلقي التقارير والاحصاءات الدورية لمؤسسات العليم العالي ودراستها وإعداد البيانات التحليلية بشأنها ورفعها للجهات ذات العلاقة لإتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.

*إصدار ونشر التقارير وإتاحتها للرأي العام ليتسنى متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المرسومة لمكافحة الفساد.

ج-تيسير وصول الجماهير إلى آليات تقديم الشكاوى، ووضع التشريعات والسياسات والإجراءات القانونية لحماية فاضحي الفساد في قطاع التعليم في جميع مؤسسات التعليم العالي(الحكومية والخاصة)، ومطالبة المواطنين بحقهم في التعليم الخالي من الفساد.

د-الإستعانة بجهود أساتذة الجامعات الذين يشكلون صدارة السياسة التعليمية لوضع وتطوير مؤشرات من شانها محاربة الفساد والقضاء عليه.

هـ-صياغة مدونات السلوك في الجامعات(الحكومية والخاصة) كأداة فاعلة في سعيها للتصدي للفساد وتحسين سمعة وجودة التعليم العالي في المؤسسات التعليمية.

و-دعم الباحثين والدارسين في إجراء البحوث والدراسات المتعمقة بموضوعة مكافحة الفساد في التعليم العالي، مع حث الجهات الاكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على اجراء البحوث والدراسات في المجال نفسه.

٣-الجانب التطبيقي:

خصص الباحثان هذا الجانب لإجراء دراسة مقارنة لعدد من المحاور الواردة في الإستراتيجيات الوطنية الصادرة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٠- ٢٠١٤) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)، مع الوقوف على ما يتعلق منها في مجال التعليم العالي ومناقشة ما تفرزه المقارنة من نتائج.

ومن قيام الباحثين بدراسة ومقارنة لعدد من المحاور الهامة التي أدرجت في الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات أعلاه ضمن محاورها المرسومة، يمكن إستخلاص الآتي:

٣-١من حيث الرؤية:

تباينت الرؤية التي انطلقت منها إستراتيجية مكافحة الفساد للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) التي تشير إلى (عراق تسوده النزاهة والحكم الرشيد لا يتسامح مع الفاسد والمفسدين) مقارنةً بالسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤) والتي تشير إلى (التوجه نحو بناء مجتمع نزيه وشفاف)، إذ تم تبني إستراتيجية جديدة للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) على إفتراض إن المجتمع النزيه والشفاف قد تم بناءه مسبقاً، ليأتي دور الخطوة اللاحقة لتنفيذ أحكام محاربة الفساد والمفسدين والقضاء عليهم أينما كانوا وحيثما وجدوا.

ويرى الباحثان بأن المجتمع النزيه والشفاف بطبقاته كافة لم يستكمل بناءه بعد، كما إن مظاهر الفساد لا تزال تنخر صفوفه ضمنياً . وبذلك فأن أفراد المجتمع بحاجة ماسة لتوعيتهم وتثقيفهم بمفاهيم النزاهة والشفافية ودورها في مكافحة الفساد بأنواعه باعتبارها من أولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والذي يكفل بالنتيجة وجود مجتمع يخلو من الفساد وأشكاله المختلفة.

٣-٢من حيث الهدف:

جاءت الأهداف التي سعت اليها إستراتيجية مكافحة الفساد للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) أكثر إتساعاً وتفصيلاً عن سابقتها للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤)، ويمكن تفسير أسباب ذلك الإتساع والتفصيل لما يأتي :

أ-إن خطر الفساد أضحى شائعاً بكل المقاييس اقليمياً ودولياً، والذي ينعكس بالنتيجة على فشل الاستراتيجية السابقة بتحقيق ما سعت اليه من أهداف.

ب-إن التحول نحو الحكومة الالكترونية يشير إلى عدم قدرة استراتيجية مكافحة الفساد للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٦) على محاربة ظاهرة الفساد في المؤسسات كافة، ومن ثم التوجه نحو الحكومة الالكترونية هو بمثابة اليأس من السيطرة على الفاسدين والمفسدين وكذلك هو محاولة لسحب العمل من الموظفين ومنع اسلوب عرقلة تحقيق احتياجات المواطن عبر تقليل الاحتكاك بين الموظفين والمواطنين.

ج-ان الرغبة في الشراكة المحلية والدولية في مكافحة الفساد يُعد مؤشر واضح على ترسيخ القناعة لدى المواطنين إن هنالك شراكة محلية ودولية في تفشي ظاهرة الفساد ، إذ يُعد هذا الهدف كطاولة حوار مع الجهات المحلية والدولية الداخلة في عمليات الفساد هذا من جانب، وفي الجانب الاخر فإن بعض ظواهر الفساد تتلخص بكونها عبارة عن جريمة منظمة تديرها عصابات دولية تتطلب عملية التعاون الدولي والتنسيق المشترك من اجل القضاء على هذه الظواهر.

د- على الرغم من أن اضافة الهدف الخاص بتعزيز كفاءة النظم الرقابية يمثل خطوة صحيحة تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠)، الا انها لم تحدد التدابير والإجراءات الكفيلة بتعزيزها كفاءة تلك النظم.

٣-٣الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد المنفذة في مجال التعليم العالي:

أ-من حيث دور المؤسسات التعليمية في تنفيذ الاستراتيجية:

حددت إستراتيجية مكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) دور المؤسسات التعليمية بـ(تضمين المناهج الدراسية لكافة المراحل بمواد تتعلق بحقوق وواجبات المواطن وتفعيل إسهامهم في الكشف عن الظواهر السلبية والابلاغ عنها الى الجهات المختصة، وتوسيع مجال التعليم حول اهمية حماية المال العام وحق المواطن بالحصول على افضل الخدمات، وكذلك توسيع اهتمام الاختصاصيين في علم النفس وعلم النفس التربوي في مجال المسائلة والنزاهة والشفافية، العمل

على توظيف وتوجيه القدرات في الابداع والانفتاح والتكيف والصمود نحو الصالح العام من خلال الإسهام في صياغة البرامج التي تؤثر على سلوك المواطن، تحويل مطلب الشفافية الى تساؤل يومي محسوس، واشراك الطلاب في بعض هموم المؤسسات التعليمية التي تضررت بسبب الاهمال، تنظيم انشطة تسهم في اشراك المواطن في ادارة المال العام، تكثيف الاعمال التطبيقية في المؤسسات التربوية حول المال العام).

في حين عدَّت استراتيجية مكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠) المؤسسات التعليمية (بحسب تصنيف اصحاب المصالح الذي اعتمدته هذه الاستراتيجية) من ضمن المؤسسات الداعمة لهذه الاستراتيجية من دون توضيح الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات والذي يمثل من وجهة الباحثان دوراً تعليمياً وتربوياً ملموساً يركّز في بناء الإنسان معرفياً وسلوكياً، بحيث يكون فاعلاً منتجاً للخير، مهتماً بالعدل والذي يؤدي بالنتيجة إلى القضاء على ظاهرة الفساد وصورها المختلفة،

ب-من حيث ظواهر الفساد المشخصة في المؤسسات التعليمية:

أولاً- وفرت إستراتيجية مكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) معلومات عن الآثار المترتبة على ظواهر الفساد المشخصة، بينما لم يتوافر ذلك ضمن الاستراتيجية الحالية للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠)، من جانب أخر، فقد وفرت الاستراتيجية الحالية للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠)معلومات عن المعوقات والمحددات لمعالجة ظواهر الفساد من دون توفيرها من الاستراتيجية السابقة للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤).

ثانياً- من مقارنة ظواهر الفساد المشخصة ضمن استراتيجية مكافحة الفساد الحالية للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) والسابقة للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤)، يتضح الآتي:

١)ضمت الإستراتيجية الحالية للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) الكثير من ظواهر الفساد المتوارثة منذ عشرات السنين في المؤسسات التعليمية من دون أن تتطرق لها الإستراتيجية السابقة للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، (كضعف الإرشاد التربوي، وكذلك المحاباة والتمييز في التعامل مع الطلبة خلافاً للقانون والتعليمات وخصوصا لبعض ابناء الهيئة التعليمية وهو ما يعرف بظاهرة (ابن المعلم).

٢)لم تذكر الإستراتيجية السابقة للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) المحددات والمعوقات لظاهرة الفساد المشخصة.

٣)تجاوزت الإستراتيجية الحالية للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠) عدة ظواهر فساد شخصت في الاستراتيجية السابقة للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤).

والسؤال الذي يطرح هنا هو... هل إن ظواهر الفساد هذه انتهت؟ فقد تتضمن تلك الظواهر (بيع الاسئلة الامتحانية، التلاعب في الدرجات، عدم التقيد بتنفيذ تعليمات ومبادئ سياسة التعليم المجاني، إنتشار ظاهرة التدريس الخصوصي، التزوير في الشهادات، المحاباة والمحسوبية في منح الزمالات الدراسية، رشى من أجل الالتحاق بالتعليم).... وغيرها كثير.

من العرض السابق، يتضح إن وضع إستراتيجية مرسومة بدقة ووضوح يمثل الحل الأمثل لمواجهة التحديات الهائلة التي يشكلها الفساد وتبعاته الخطرة، والذي يحقق بالنتيجة النهائية متطلبات الإصلاح بشكل عام وإصلاح منظومة التعليم العالي بشكل خاص، وهذا يثبت ما جاء به البحث من فرضية.

٤- الإستنتاجات والتوصيات:

٤-١الإستنتاجات:

أ-يُعد الفساد ظاهرة خطرة تعرقل تقدم المجتمعات وتطورها، مما يتطلب صياغة إستراتيجيات شاملة لمكافحته تتظافر فيها جهود الجهات الرقابية والتنفيذية والقضائية كافة لإحكام الرقابة على المال العام، مع مراجعتها وتقويمها بصورة مستمرة، وبما يكفل مواجهة ظاهرة الفساد والحد من آثارها.

ب-لكي تحقق إستراتيجية مكافحة الفساد أهدافها ينبغي أن تشتمل على مضموناً إستراتيجياً يشخص المعوقات التي تواجهها ويقدم المعالجات الملموسة والوقائية اللازمة بكفاءة وفاعلية.

ج – توجد بعض أوجه القصور في الإستراتيجيات المرسومة تجاه ترجمة رؤيتها للحد من الفساد المتفشي في العراق وخاصةً في مجال التعليم العالي، مما يؤثر بشكل واضح على الأهداف المطلوب تحقيقها على الآمد البعيد.

د-تنحصر مهمة الإستراتيجيات المُعدة لمكافحة الفساد في متابعة التنفيذ دون اشتمالها على تدابير وإجراءات مدروسة ومحددة تسهم في دعم فاعلية الجهات الرقابية في ملاحقة قضايا الفساد.

هـ-تفتقر الإستراتيجيات المُعدة لمكافحة الفساد لوجود مؤشرات قياس واضحة تمكَّنها من مطابقة ما خططت لتحقيقه من نتائج مع حققته فعلاً، مما يؤدي إلى أن تكون عملية القياس صعبة ومعقدة.

و-قلة المعلومات المتاحة من الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، مما يجعل من عملية متابعة وتقييم النتائج المتحققة أمراً شديد الصعوبة في ظل عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بها.

ز-عدم اعطاء دور الشريك للمؤسسات التعليمية والاكتفاء بدور الداعم على الرغم من دورها الحيوي والفعال في انشاء جيل يمتلك ثقافة نزاهة وشفافية من شأنه مناهضة الفساد وتحقيق الإصلاح المُنتظر.

٤-٢التوصيات :

أ-ضرورة وضع مؤشرات قياس علمية لمطابقة ما تمت صياغته من تفاصيل في إستراتيجية مكافحة الفساد مع ما حققته فعلاً والوقوف على النتائج المتحققة ودراسة اي انحرافات ومعالجتها وبما يحقق الغاية من وضعها.

ب-اعادة النظر بمضمون إستراتيجية مكافحة الفساد وبما يكفل مواجهة مكامن القصور وأداء دورها المطلوب بأعلى مراتب الفاعلية.

ج-إستحداث هيئة وطنية فرعية لمكافحة الفساد في التعليم العالي تتلخص مهامها بالآتي:

*متابعة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي(الحكومية والخاصة)، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

*تلقي التقارير والاحصاءات الدورية لمؤسسات العليم العالي ودراستها وإعداد البيانات التحليلية بشأنها ورفعها للجهات ذات العلاقة لإتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.

*إصدار ونشر التقارير وإتاحتها للرأي العام ليتسنى متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المرسومة لمكافحة الفساد.

د-تيسير وصول الجماهير إلى آليات تقديم الشكاوى، ووضع التشريعات والسياسات والإجراءات القانونية لحماية فاضحي الفساد في قطاع التعليم في جميع مؤسسات التعليم العالي(الحكومية والخاصة)، ومطالبة المواطنين بحقهم في التعليم الخالي من الفساد.

هـ-صياغة مدونات السلوك في الجامعات(الحكومية والخاصة) كأداة فاعلة في سعيها للتصدي للفساد وتحسين سمعة وجودة التعليم العالي في المؤسسات التعليمية.

و-دعم الباحثين والدارسين في إجراء البحوث والدراسات المتعمقة بموضوعة مكافحة الفساد في التعليم العالي وإصلاح منظومته، مع حث الجهات الاكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على اجراء البحوث والدراسات في المجال نفسه.

ز-الدعوة لإقامة ورش عمل ودورات وندوات تثقيفية في جميع المؤسسات عن الفساد وأثره وسلبياته وفاعلية الإستراتيجيات الوطنية المرسومة لمكافحته والقضاء عليه وتحقيق الإصلاح المنشود.

المصـادر:

أولاً- المصادر العربية:

١-المجلس المشترك لمكافحة الفساد، "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٤)، جمهورية العراق.

٢-المجلس المشترك لمكافحة الفساد، "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق للسنوات(٢٠١٦-٢٠٢٠)، جمهورية العراق.

٣-أبو حمود، حسن، «الفساد ومنعكساته الإقتصادية والإجتماعية»، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر - العدد الأول، سوريا، ٢٠٠٢ .

٤-تريل، عبد الرحمن، «الفساد وسياسات الإصلاح في مصر»، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر السنوي السادس عن "استراتيجيات الإصلاح ومنظومة القيم" للمدة من(١٥-١٦)آذار، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.

٥-جبريل، عبد القادر جبريل فرج، "الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية"، بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بريطانيا، ٢٠١٠.

٦-داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، الفساد والإصلاح: دراسة منشورة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، ٢٠٠٣.

٧-الرشيد، محمد الأحمد، " من معالم إستشراف المستقبل في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين"، رسالة الخليج العربي، العدد(٥)، السنة الثانية، ١٩٨٨.

٨-رقاد، صليحة، "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية/ آفاقه ومعوقاته: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة سطيف١/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤.

٩-السامرائي، عمار، "أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الابداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة: دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجا"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢.

١٠-ستراك، رياض بدري، "تخطيط التعليم وإقتصادياته"، ط١، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٨.

١١-السماحي سليمان، «ركائز الإصلاح الإداري»، مقال منشور في صحيفة الرياض الالكترونية، العدد(١٣٤٤٤)، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

١٢-الشهابي، أنعام وداغر، منقذ، "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري"، دراسة منشورة، المجلة العربية للإدارة، العدد(٢)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠.

١٣-سوليفان، جورج، " البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد(قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات"، المنتدى العلمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ٢٠٠٩.

١٤-الشقاوي، عبدالرحمن بن عبدالله، "نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، بحث مشارك في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ(محور- الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وزارة التخطيط، الرياض-المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢.

١٥-طرابلسية، شيراز محمد، "إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي"، ط١، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١١.

١٦-عارف، كاظم فرج، "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة السليمانية التقنية: دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة السليمانية التقنية"، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي/ مجلة عربية علمية محكمة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية/ جامعة العلوم والتكنولوجيا ، المجلد الثامن، العدد(١٩) ، صنعاء- الجمهورية اليمنية، ٢٠١٥.

١٧-عباس، زواوي، «الإطار المفاهيمي للفساد الإداري»، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(٢٤)، الجزائر، ٢٠١٢.

١٨-عبده، نجلاء فتحي، تطوير نظام شغل الوظائف العامة كمدخلٍ لإصلاح الإدارة الحكومية فى مصر مع التطبيق على الهيئة القومية للبريد، بحث دكتوراه، قسم الإدارة العامة والمحلية- كلية العلوم الإدارية - اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بحث منشور، ملتقى شذرات عربية وعلى موقع(http://www.shatharat.net)، ٢٠٠٩.

١٩-علي، سيف الدين الياس حمدتو أرباب، "دور القيادات الإدارية العليا بالتعليم العالي في تطبيق نظم الجودة : دراسة تطبيقية على إدارة الجودة - جامعة شندي/ السودان"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢.

٢٠-عمر، اللا ولد محمد، «الفساد: ماهيته، صوره، دوافعه، آثاره العامة، سبل الوقاية منه»، بحث منشور، منتديات الويب الموريتانية(مؤسسة متخصصة في خدمات المواقع الإلكترونية)، موريتانيا، ٢٠١٢.

٢١-عنبر، أسيل جبار والعمَّار، حنان عبدالله حسن، "مدى تأثير كفاءة مدخلات وعمليات النظام التعليمي في العراق على كفاءة مخرجاته للقضاء على البطالة"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الأول الذي تعقده جامعة النهرين/ كلية إقتصاديات الأعمال تحت شعار(نحو موائمة مخرجات التخصصات الإدارية والإقتصادية لمتطلبات سوق العمل)، بغداد- جمهورية العراق، ٢٠١٥.

٢٢-عنبر، أسيل جبار وكاظم، هديل مهدي "فاعلية الرقابة على المال العام في ظل ظاهرة النزوح الداخلي وتأثيرها على الإيفاء بمتطلبات الإصلاح الإداري: دراسة إستطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في عدد من الوحدات الحكومية التي تعرضت لآزمة النزوح الداخلي"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر الدولي الحادي عشر المؤتمر العلمي الثامن الذي تقيمه جامعة كربلاء تحت شعار(رؤى أكاديمية للإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري في العراق)، نيسان، كربلاء- جمهورية العراق، ٢٠١٦.

٢٣-عنبر، أسيل جبار، " ظاهرة النزوح الداخلي وتأثيرها على كفاءة مخرجات منظومة التعليم العالي: دراسة إستطلاعية تحليلية لآراء عينة من الطلبة النازحين إلى كلية الإدارة والإقتصاد/ الجامعة المستنصرية"، بحث منشور، كلية التجارة/ المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦.

٢٤-المجالي، آمال ياسين والنوايسه، كفي حمود، " ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية حالة تطبيقية جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢.

٢٥-منتدى جامعة كفر الشيخ http://portal.kfs.edu.eg، مقال منشور بقلم البوهي، فاروق شوقي، الجامعة الافتراضية كإحدى صيغ التعليم الجامعي، بلا سنة نشر.

٢٦-الموقع الالكتروني http://beladitoday.com.

٢٧-الوائلي، ياسر خالد، بركات، «الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد»، مقال منشور في مجلة النبأ المعلوماتية الالكترونية، مجلة شهرية ثقافية عامة، العدد(٨٠)، ٢٠٠٦.

٢٨-الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، "الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد"، المملكة العربية السعودية، بلا سنة نشر، منشور على الموقع الالكتروني https://nazaha.gov.sa/about/pages/strategy.aspx.

٢٩- http://www.narjesmag.com.

٣٠-موحي، مهدي عطية وحسين، جاسم محمد، "استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي"، دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام، جمهورية العراق، بلا سنة نشر.

٣١-طناش، سلامه يوسف، "الفساد في التعليم العالي"، مقال منشور، منتدى طلبة نيوز للإعلام الحر، ٢٠١٧، منشور على الموقع الالكتروني http://www.talabanews.net/ar.

ثانياً- المصادر الأجنبية:

Hammergren, Linn A., «Development & the Politics of Administrative reform: Lessons from Latin America», Colorado, USA: West view Press,١٩٨٣.